

الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة

أ.م. د منال جبار سرور
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
قسم المحاسبة

المقدمة ومنهجية البحث المقدمة

ان التحول في الحياة الاقتصادية الناتج عن التقدم التكنولوجي وتقنية المعلومات في مجالات الفضاء والتقدم في الاتصالات السلكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة مكنت الشركات من ارسال كميات هائلة من البيانات بتكاليف منخفضة.

وان انتشار الشركات متعددة الجنسية والتي سعت لتحقيق السيطرة على اقتصاديات العالم من خلال فروعها المنتشرة فتحتج الى نظم للانتاج والتكاليف ونظم للمعلومات الادارية والمحاسبية وتحتاج الى نظام محاسبي كفوء وتعد حساباتها وفق معايير محاسبية موحدة دولياً للسيطرة على فروعها والمحاسبة على الاستثمار والتعرف على حصص الارباح والمحاسبة عن الضرائب... الخ كل ذلك أدى الى عولمة المحاسبة.

مشكلة البحث

للعولمة أبعاد وآثار اقتصادية على الدول وخصوصاً النامية، ومادامت المحاسبة تتأثر بالبيئة الاقتصادية، لذا فان المحاسبة ستؤثر وتتأثر بالعولمة، فيجب بيان التأثير الايجابي والسلبي للعولمة على المحاسبة.

هدف البحث : يهدف البحث الى :

- 1- توضيح الاطار النظري للعولمة ومفهومها ومزاياها ومظاهرها واسبابها وآثارها الاقتصادية وتأثيرها على المحاسبة .
- 2- توضيح المنظمات الاقتصادية والمحاسبية المتأثرة بعولمة المحاسبة .
- 3- التعرف على دور الشركات متعددة الجنسية وتأثيرها على المحاسبة .
- 4- الابعاد الاقتصادية للخصخصة .
- 5- بيان تأثر المحاسبة بالعراق بالعولمة .

الفرضية

المحاسبة (اجهزتها المالية، القواعد والمعايير المحاسبية المتبعة) تمثل عصب الحياة في عمليات كل المشاريع الاقتصادية تؤثر وتتأثر بانعكاسات العولمة على اقتصاد أي بلد.

المبحث الأول/ العولمة وتأثيرها على البيئة المحاسبية

اولا : تعريف العولمة

عرفت العولمة (Globalization) "بأنها ترابط المصالح الاقتصادية للدول اعتماداً على بعضها البعض، لتوسيع وتنوع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الاموال، وكذلك لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها وتفتح آفاق جديدة امام المصالح الاقتصادية للدول وتدفع بها لمواجهة الكثير من التحديات.(اورليش، 1999: 18-19)

والعولمة تعني ارتباط وتشابك الاسواق فيما بينها عالمياً وتحقيق تنافس شديد ومستمر ومتزايد في نطاق السوق الواحدة . (UNDP ، 1999 : 82-87)

فالعولمة تمثل اقتصاد عابر للسيادة الوطنية للامم لتوفير فرصة في تحرير التبادل التجاري وتوجيه الاستثمارات الاجنبية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعظيم الفائض الاقتصادي بالقيمة والسرعة لضمان تدفقه الى مراكزها في الدول المتقدمة، فالقدرة على استقطاب الريح والفائض الاقتصادي من خلال آليات القوى الرأسمالية المركزية قد خلقت معطيات خطيرة مؤثرة في تهميش الدول النامية. (يوسف، 2000: 78)

من هنا نلاحظ ان التحول الهائل في الحياة الاقتصادية الناتج عن التقدم التكنولوجي الذي أسفر عن عولمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن نظام الاتصالات الدولية لنقل كمية هائلة من المعلومات والتي تفوق حركة التجارة الدولية واسواق المال والتي تعمل على تسهيل تنظيم الانتاج في مناطق متفرقة وتنسق الانشطة في قارات منفصلة.

فالعولمة تسند هذا الدور الى الشركات متعددة الجنسية لتعميق الفوارق والاستقطاب، وان الدول السبع الكبرى (G7): الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، المانيا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، كندا، تضم المقرات القانونية لنحو (426) شركة من اصل (500) شركة متعددة الجنسية، و (47) شركة تأمين و (4) شركات للاستثمار منها (3) بالولايات المتحدة. (صبري، 2000: 361)

اما في مجال الاتصالات فان (19) شركة متعددة الجنسية من أصل (22) شركة توجد مقراتها في مجموعة الدول السبع، و (6) شركات منتجة للحاسوب وبرمجياتها يوجد مقرها في الولايات المتحدة وثلاثة اخرى باليابان ، فالدول السبع الكبرى اتفقت عام 1996 على أعمال البحث والتطوير لتحويل المعرفة العلمية التطبيقية الى تقنيات انتاج ما مقداره (345) مليار دولار مقسمة بين الدولة والقطاع الخاص وبما يدره ذلك على تلك الدول من ارباح بيع حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

ويختلف تعريف العولمة بين المؤيدين لها والمعارضين ، فالعولمة تعني الاستعلاء واحتواء العالم وهي ليست العالمية أي الانفتاح على العالم والاعتراف المتبادل بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية .

ثانيا : أسباب ظهور العولمة ومظاهرها

لعل من العوامل التي أدت الى ظهور العولمة:

- أ- انهيار الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية والصين قد فجر موضوع العولمة فهي مجتمعات مهمة سكانياً واقتصادياً وشهدت أسوارها التي كانت تتحصن خلفها ضد تيار العولمة.
- ب- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات المتبادلة بين الامم ومجالات الاستثمار خلال العقود الاربعة الماضية.
- ج- التقدم العلمي والتقني الذي أحدث تأثير كبير في بنية العالم فعصر تقنية المعلومات في مجال الفضاء، التسلح والالكترونيات الدقيقة والتقدم في الاتصالات السلكية واللاسلكية بحيث يمكن للشركات ارسال كميات هائلة من البيانات بتكاليف منخفضة وتستطيع شركات بسهولة ان تتوزع جغرافياً في شتى مراحل الانتاج دون فقدان السيطرة الادارية.
- كما ان هذه التطورات أثرت على عولمة وتدوين شؤون المال وسمحت للمؤسسات المالية في الاسواق العالمية ان تجري الحسابات التفصيلية للتعرف على الارباح الناشئة عن تخصيص رؤوس الاموال في المناطق المختلفة. (زلوم ، 1999: 61-62)
- د- تبادل السلع ورؤوس الاموال هو العنصر المسيطر على العلاقات ما بين الدول نتيجة التبادل التجاري، اما اليوم فتبادل المعلومات والافكار اصبح مستقل عن التجارة الدولية وحركة رؤوس الاموال، فالناس معرضين في أي جزء من العالم للتأثر بأفكارهم ومعلوماتهم .
- هـ- الشركات عابرة القومية (TNCs) : فنشاط هذه الشركات له تأثير على الاقتصاد العالمي من واقع سيطرتها على ثلث الاصول الانتاجية العالمية وتتحكم في أكثر من ثلثي المنتجات من التجارة العالمية ، والاسهام في النصيب الاكبر من الابتكارات والتكنولوجيا في العالم والنتائج الوطني الاجمالي للعالم الصناعي . (المجدلاني ، 2000 : 8)
- و- تراجع الدور القيادي للدولة في البلدان النامية وتراخي سيطرتها على العمليات الاقتصادية وكان هذا مطلباً لاعادة تكوين صورة الاقتصاد العالمي على وفق رؤية الشركات متعددة الجنسيات، ساعدت هذه المؤثرات الداخلية والخارجية على حدوث تراجع في دور الدولة: مثل الغاء التعريفات الكمركية ، التحلل من التخطيط الاشتراكي، الضغط على المستهلكين برفع الدعم السعري تحت ذريعة تعارضه مع الكفاءة .
- ثالثاً : تأثير العولمة على المحاسبة
- بالرغم من بعض المزايا التي تحققتها العولمة للبلدان النامية عن طريق تحقيق معدلات النمو العالية من خلال زيادة حجم تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية المحلية وتوسيع فرص التمويل والتجارة الخارجية وتحرير اسواق النقد والمال من القيود المفروضة عليها وتوسيع التجارة الخارجية (بازالة القيود الكمركية)، وادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة وتوسيع فرص الانتاج، لكن تزايد النمو الاقتصادي والتقدم الفني والتقني واتساع حجم رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في البلدان النامية، رافقه تزايد في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول واتساع حجم المديونية الخارجية، لذلك اصبحت الحاجة ملحة لتغير كثير من اللوائح القانونية والانظمة المالية والمحاسبية، وايجاد اسس ومعايير محاسبية تتلائم مع هيئة وحجم التغيرات الجديدة، لان التغيرات التي جاءت بها العولمة من خلال اتجاهات حركة رؤوس الاموال الاجنبية وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسية سيؤثر بشكل او بآخر على الانظمة المالية والمحاسبية في اقتصاديات الدول النامية، والمحاسبة هي جزء من البيئة التي تعمل فيها الاستثمارات الاجنبية للشركات المتعددة الجنسية لذا لا بد من ان تؤثر وتتأثر بها.

عولمة المحاسبة

ان المحاسبة تتفاعل مع البيئة الخارجية ، تستقبل وترسل لها المعلومات وتتأثر بالتطورات الخارجية، وهناك نوعين من العولمة: عولمة غير تحكمية (العالمية)، وعولمة تحكمية (التعولم).
أ- العولمة غير التحكمية (العالمية):

المحاسبة علم يستند الى حقائق ومفاهيم وبديهيات كبقية العلوم الاخرى وتتسم بالاتصال والترابط وتبادل المعلومات فهي عالمية لان تبادل المعلومات سمة العصر المميزة، فان العالمية هي سمة كل العلوم والمعارف، وان العولمة القائمة على التعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات ضروري لكل بلد ومفيد لكل الاطراف، فالمحاسبة ذات جذور تاريخية من البابليين فالعرب والمسلمين ثم الايطاليين ثم الانكليز واخيراً الامريكيين، وهناك ثلاث عوامل أدت الى تدويل علم المحاسبة. (الصباح، 1998 : 50):

- 1- الطبيعة الدولية لبعض المشاكل المحاسبية فالتجارة الدولية وعمليات الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الاجنبية وعمليات الاسواق المالية الدولية كلها أدت الى تدويل المحاسبة.
 - 2- اصبحت المحاسبة تخصص علمي كالتطب بعد أن كانت مجرد قواعد عامة، فكل العلوم الاولية تنتشر بطبيعتها في جميع بلدان العالم.
 - 3- التاريخ المحاسبي تاريخ دولي تراكمي فالارث المحاسبي هو أرث دولي.
- هذا الاتجاه من العولمة ايجابي حيث يستفيد الاخرين من تجارب الغير وهذه العولمة سمة بديهية بين البلدان ولا بد منها .

ب- العولمة التحكمية (التعولم) :

وهي فرض السيطرة والهيمنة لبعض الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول الاخرى بما يحقق مصالحها من خلال أذرع العولمة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، شركات متعددة الجنسية، الخخصة).

المبحث الثاني/ المنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية

وتأثيرها على عولمة المحاسبة

اولا : المنظمات الاقتصادية – منظمة التجارة العالمية

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مؤسسات دولية مهمة اصبحت من أذرع العولمة وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للانشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية. وسيتم التركيز هنا على منظمة التجارة العالمية حيث بدأت في ممارسة اعمالها عام 1995 ومقرها في جنيف وتهدف الى تنظيم التجارة العالمية والمنافسة على اساس الجودة الشاملة والارتقاء بالمواصفات القياسية للسلع والخدمات ورفع مستوى المعيشة والدخل وزيادة معدلات لاستخدام وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام الموارد العالمية بكفاءة، والعمل على حماية البيئة. اما عن علاقتها بالمحاسبة فان مبادئ هذه المنظمة هو مبدأ الشفافية والمقصود به توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات والاجراءات والانظمة والقوانين الاقتصادية، ويهم المهنة المحاسبية اتفاقية الخدمات المالية والمهنية كتدقيق الحسابات والانضمام اليها، وهو ان يتم فتح الاسواق امام السلع والخدمات والتوسع في اسواق المال العالمية وتوفير بيانات مالية موحدة، حيث ألزمت الدول المنظمة اليها بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. (خرابشة، 1997 : 1-17)

وتشمل وظائف منظمة التجارة العالمية الاتي:

- أ- العمل على تنفيذ اتفاقية الجات واهمها الاتفاق العام على التعريفات الكمركية، الاتفاق حول البضائع والخدمات، الاتفاق حول الملكية الفكرية والصناعية، الاتفاق حول الزراعة، الاتفاق حول الاجراءات الصحية.

- ب- التنسيق مع المؤسسات المالية ومنظمات دولية منصوص عليها في اتفاقية مراكش والتنسيق فيما بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمنظمة الدولية للعمل حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي .
- ج- الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية .
- د- فحص السياسات التجارية والمراقبة بواسطة اجهزة الرقابة ومن خلال عملية التشاور مع الدول المعنية لاستخلاص نتائج الفحص .
- ثانيا : المنظمات المحاسبية الدولية

هناك العديد من المنظمات المحاسبية الدولية تشير الى تدويل المحاسبة منها:

أ- المنظمة الدولية للجان الاوراق المالية :

International Organization of Securities Commissions (IOSCO)

تضم أكثر من (60) دولة لمنظمي الاسواق المالية (البورصات) وقد اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية على نطاق عالمي لكل الشركات المثبتة في البورصات المسجلة لدى المنظمة ، لذا طلبت من الـ (IASC) مجموعة جوهرية من المعايير المحاسبية الدولية عالية النوعية لتعتمدها وانجزت (12) معيار ببرنامج عمل عام 1988 . (Hawkins , 1997: 2)

ب- الاتحاد الدولي للمحاسبين:

International Federation of Accountants

تأسس عام 1972 مقره نيويورك يهدف للتنسيق وقيادة (IFAC) الجهود الدولية للوصول الى ارشادات فنية واخلاقية وتعليمية ويهتم بمعايير التدقيق الدولية .

ج- لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

International Accounting Standards Committee (IASC)

نشأ نتيجة اتفاق (9)^(*) دول منذ السبعينات ويضم حالياً أكثر من (143) منظمة محاسبية في (104) دولة، وانضم اليها العراق (نقابة المحاسبين والمدققين) ليصبح احد الاعضاء من بين (11) قطر عربي. (IASC , 1998: 14)

وهناك العديد من المنظمات المحاسبية كجمعية المحاسبة الامريكية (AAA)، المعهد الامريكي للمحاسبين العموميين المجازين (AICPA)، لجنة الاوراق المالية (SEC) . ومن المنافع التي يحققها الـ (IASC) لجنة معايير المحاسبة الدولية:

- 1- تسهيل عملية توحيد حسابات فروع الشركات متعددة الجنسية.
- 2- تحسين القرارات الادارية في الشركات متعددة الجنسية.
- 3- امكانية مقارنة الكشوفات المالية المعدة في مختلف دول العالم لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض.
- 4- انتفاء الحاجة الى اعداد عدة مجموعات من الكشوفات المالية للشركات لتسجيلها في البورصات .

ان الهدف الرئيسي للـ (IASC) هو التوافق المحاسبي على اساس دولي لكي يتم تحسين التقارير المالية والقدرة على اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين في الاعمال الدولية، وقد حددت اهداف الـ (IASC) بالاتي: (سابا وشركاهم، 1997: 13)

- 1- وضع وصياغة ونشر المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالصالح العام التي يجب مراعاتها عند عرض البيانات المالية وكذلك تشجيع توفير القبول لتلك المعايير على المستوى الدولي.

(*) (استراليا، كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية)،

2- العمل في اتجاه تحسين واتساق الانظمة والمعايير المحاسبية وكذلك الاجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية .

ولدعم الأهداف السابقة اتفق الاعضاء على الالتزام بالاتي:

- 1- التأكد من إن البيانات المالية المنشورة تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية وفي جميع النواحي ذات الاهمية المادية. وتفصح عن تلك الحقائق .
- 2- إقناع الحكومات وكذلك الهيئات بوضع مثل هذه المعايير، بأن البيانات المالية المنشورة يجب ان تنطبق وتتماشى مع معايير المحاسبة الدولية في جميع النواحي ذات الاهمية المادية.
- 3- إقناع الجهات المخولة بالرقابة والاشراف على الاسواق المالية بأن البيانات المالية المنشورة تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية وفي جميع النواحي ذات الاهمية المادية والافصاح عنها.

ثالثا: تأثير تلك المنظمات على عولمة المحاسبة

أ- ان التوافق المحاسبي الدولي هو وجه من أوجه التدويل والعولمة فالتوافق المحاسبي الدولي ينطلق من التوحيد والتنوع في ذات الوقت ومن التشابه والاختلاف ايضاً فهو عبارة عن تسوية عامة لزيادة التوحيد المحاسبي من جهة وتخفيض التنوع والاختلاف من جهة اخرى على المستوى الدولي للوصول الى معايير محاسبية تمثل القاسم المشترك لدول العالم. فهو زيادة الاتساق للتطبيقات المحاسبية بتطوير معايير موحدة .

ب- مع ازدياد اعداد الشركات متعددة الجنسية وتعاضم نفوذها ودورها في الاقتصاد العالمي نشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبذلك ظهرت الحاجة الى التوافق المحاسبي الدولي وضرورة التوحيد

ج- الدعوة الى رفع القيود والغاءها امام المحاسبة الدولية ومعاييرها ماهي الا لمصلحة الدول المتقدمة.

د- المركزية الاقتصادية: اذ ان الشركات متعددة الجنسية تدير الاقتصاد العالمي مما يتطلب قواعد ومعايير للسلوك تسيير بموجبها الدول وفروع هذه الشركات المنتشرة في العديد من البلدان ومن بين هذه المعايير معايير المحاسبة الدولية.

هـ- التوافق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية والشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تأكيدها على اتباع قواعد ومعايير تلتزم بها الدول المنتمية الى منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية باشتراط تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

و- تمثل الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية الدولية بكونها وصفاً جاهزة مفضلة وعلى الدول الاخرى ايأ كانت تطبيقها بالترغيب او بالضغط لجعلها تابعة ولا تتمكن من الانفصال عنها .ان المعايير المحاسبية الدولية ماهي الا انعكاس للمعايير المحاسبية الامريكية، فقد تم تدويل المعايير المحاسبية الامريكية واعطاءها صبغة وغطاء دولي فنحن نسير وراء الهيمنة الامريكية. وقد بين (الساكني، 1999) ان مجلس المعايير المحاسبية في العراق يقوم بتعريق الدولية أي جعل المعايير الدولية عراقية عن طريق ترجمتها حرفياً وإصدار معايير محلية مقابلة لتلك الدولية تحت تسمية القواعد المحاسبية العراقية (وكما يظهر بالجدول رقم 1)، وهكذا في العديد من دول العالم، وان ما يجري في مصر والعراق وغيرها ماهي الا ترجمة للمعايير الدولية بشكل عام، ولكن في الواقع هو تمصير او تعريق للمعايير المحاسبية الامريكية.

رابعا : الشركات متعددة الجنسية

وهي وحدات اعمال كبرى تقوم بالانتاج والتوزيع والتبادل على مستوى العالم وتهدف للتحكم العالمي بالموارد الاقتصادية وتدويل المجتمع الانساني لتحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسية لدول مراكزها وتحقيق اكبر عوائد لممتلكيها ومن سمات هذه الشركات (Mueller,1979:25)

أ- الضخامة والانتشار: سواء في الجانب الاقتصادي او الصناعي او المالي من حيث حجم المصانع وتعدد المنتجات وعمليات الانتاج والتبادل والتوزيع ويأتي النشاط المالي مكملاً لذلك.

ب- هيمنة الدول المتقدمة عليها.

ج- التكنولوجيا العالمية: لامتلاكها شبكة من الاتصالات والنقل على مستوى العالم فهي تتسم بتكنولوجيا متفوقة.

د- المنافسة: تتسم اعمال الشركات متعددة الجنسية بالمنافسة الشديدة فيما بينها وبين الشركات المحلية لتسيطر على الاسواق العالمية والمحلية وهذا التنافس بالاسعار الاقل، والنوعية العالية، والانتاج الواسع، وتلبية حاجات المستهلكين وخدمات مابعد البيع.

ولا تصافها بهذه السمات كان لا بد من اعتمادها على نظم للانتاج والتكاليف ونظم المعلومات الادارية والنظم المحاسبية ولكي تستخدم نظام محاسبي كفوء وفعال فلا بد من معايير محاسبية موحدة على مستوى نشاط هذه الشركات فجاءت معايير المحاسبة الدولية لتحقيق ذلك لتفي بمتطلبات فروع هذه الشركات بالدول العاملة بها.

ولهذه الشركات مزايا بنقلها للتكنولوجيا والتصنيع المؤثر في حياة الناس في تلك الدول بينما هناك سلبيات لانتشار هذه الشركات متمثلة بـ :

- 1- إيقاع الخلل في الاقتصادات النامية.
- 2- تعمل على التهرب الضريبي.
- 3- اضعاف السيطرة السياسية للبلدان النامية.
- 4- المنافسة غير العادلة وضعف المسؤولية الاجتماعية.
- 5- استغلال المصادر الاقتصادية المحلية.
- 6- جر الدول النامية لتبعتها في أنماط الاستهلاك

تأثير الشركات متعددة الجنسية على المحاسبة

تؤثر الشركات متعددة الجنسية في المحاسبة في البلدان المضيفة وغالباً ماتكون بلدان نامية وباعتبار المحاسبة جزء من البيئة التي تعمل فيها تلك الشركات واحد وسائلها ونظمها لانجاز أعمالها إذ يتسم نشاط الشركات متعددة الجنسية بالضخامة سواء بالجانب الصناعي أو الاقتصادي أو المالي من حيث حجم المصانع التي تمتلكها وتديرها وتعدد منتجاتها وتنوعها، كما أنها تتسم بالتكنولوجيا العالية والمنفوقة وامتلاكها لشبكات اتصالات ونقل على المستوى العالمي، لذا فهي تتميز بالقدرة التنافسية الشديدة بينها وبين الشركات الدولية الأخرى للاستحواذ والسيطرة على الأسواق العالمية سواء في مجال الإنتاج والأسعار والنوعية فهي تسيطر على اقتصاديات الدول ولها العديد من الفروع في العديد من الدول.

وان هذه السمات تستلزم انجاز أنشطتها الإنتاجية والتسويقية بشكل كنوء وفعال من خلال نظام للإنتاج والتكاليف والنظم المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية. ولكي تستخدم هذه الشركات العملاقة نظاما محاسبيا كنوء يتناسب وطبيعة نشاطها وحجمها يتطلب ذلك معايير محاسبية وطرقا وإجراءات موحدة على مستوى النشاط الكلي للشركات المتعددة الجنسية، لذا جاءت نتيجة ذلك معايير المحاسبة الدولية لتحقيق هذا الهدف، حيث إن العمل بمعايير متعددة ومتباينة من بلد إلى آخر في مشروعات تلك الشركات (فروعها المنتشرة بالدول) سيولد صعوبات كبيرة في انجاز الوظائف المحاسبية لوظيفتها الأساسية وخاصة في مجال قياس وتحليل كفاءة أداء الأنشطة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية أن تمارس تأثيرها في النظم المحاسبية في البلدان المضيفة من خلال العديد من الوسائل والإجراءات منها:

- 1- السيطرة على الفروع في البلدان المضيفة.
- 2- حصص الارباح والعائد على السهم.
- 3- المحاسبة على الاستثمار.
- 4- المحاسبة على الضرائب.

- 5- حق الملكية.
 - 6- المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير.
 - 7- كشف التدفقات النقدية.
 - 8- العرض والافصاح للمعلومات المحاسبية.
 - 9- الأسعار التحويلية وأسعار الصرف.
- وان كل الإجراءات أعلاه صدرت بحقها معايير دولية توضح طرق القياس والمعالجة والإفصاح بالتقارير المالية (كما في الجدول 1) لغرض التوحيد في الاستخدام لدى فروع هذه الشركات بمختلف البلدان .
- فالرأسمالية العالمية تمكنت من نقل اعباء ازمتهما الاقتصادية الى البلدان النامية من خلال اسعار الصرف، واسعار الفائدة، والاستثمارات الايجابية واسعار التحويل والتجارة الخارجية والتضخم وآلية المديونية يفضل طرق معالجة البيانات وعمل النماذج الاقتصادية وتطويع نظمها النقدية والمالية ويعتبر الجهاز المالي عنصر جوهري يتحكم في عمليات المشروع في كافة البلدان وقناة للاتصال الدولي ذات التأثير المباشر .

خامسا: الخصخصة (Privatization)

من المتغيرات المعاصرة الخصخصة والتي بدأت مع بداية الثمانينات وشغلت اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والمحاسبين، فالخصخصة تتجه الى القطاع الخاص لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية خاصة بالدول النامية لمواجهة مشكلات الديون والعجز والبطالة والتضخم وتعثر اداء القطاع العام وتدهور كفاءته. وقد عرفت الخصخصة بأنها:

- أ- تحويل الملكية من القطاع العام (الحكومي) الى القطاع الخاص .
- ب- تحويل ملكية الاصول من الدولة الى القطاع الخاص مقترنة بعملية جذرية لاعادة تخصيص الموارد الانتاجية المتاحة واعادة هيكليته الاطار المؤسسي متحررة من اي شكل من اشكال التدخل الحكومي.

وسواء عملية التحول تتم في دول رأسمالية متقدمة او دول نامية فان اسباب الخصخصة كثيرة وهي اقتصادية واجتماعية وسياسية: (العريان، 1993: 48-50)

أ- الكفاءة الاقتصادية: حيث ينظر للمشروع الخاص على انه اكثر قدرة على التخصيص الامثل للموارد.

ب- إن التحول باتجاه المشروع الخاص سيؤدي إلى إلغاء الاحتكار الحكومي وتفعيل المنافسة.

ج- الإيمان بأن آليات السوق ستؤدي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تنعكس في زيادة الانتاجية وتحسين مستوى الجودة وخفض التكاليف، حيث ان نقل الملكية العامة الى الخاصة ستؤدي الى زيادة الكفاءة باعتبارها احدى الوسائل لزيادة الانتاج وتحسين الجودة وخفض كلفة الوحدة المنتجة.

د- التحول للقطاع الخاص يتضمن المبادرة الخاصة باعتبارها انجح طريقة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية

ان عملية اعادة توزيع الموارد الاقتصادية في الدول النامية لم تكن بالمستوى المطلوب واثبتت المؤشرات بان القطاع العام يتكبد خسائر متفاوتة ويعاني من مشاكل اهمها انخفاض نسبة العائد على الاستثمار مما ادى الى اعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي جزئياً او كلياً وفي معظم الدول العربية فضلاً عن المؤثرات الخارجية الدافعة كسياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الداعية لاتباع اجراءات اقتصادية تهدف لاحداث تغيرات هيكليته في الاقتصادات النامية.

ولكن هناك من يرى ان الخصخصة هي من اذرع العولمة فمع بزوغ نجم الشركات متعددة الجنسية كان على دول العالم الثالث ان ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد لصالح هذه الشركات، فالاسوار الكمركية يجري هدمها ونظام التخطيط يتم الغاءه واعادة توزيع الدخل وما يعطي من دعم للسلع الضرورية يقال انه يتعارض تعارضاً صريحاً مع اعتبارات الكفاءة ومضر

بالنميمة فالدولة تقوم بوظيفة "الاجلاء والتسليم" اي سحب يدها من كل ماكانت تضع يدها عليه من قبل وتسلمه للاجانب والزعم بانها تحقق المصلحة العامة، فهي تقوم ببيع الشركات والمشروعات التي تأسست في عهد الدولة القوية وتبيعها للشركات العملاقة (المتعددة الجنسية) وتسمى هذا بالخصخصة ولايفصح عن هوية المشتري: فهي تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتاً اقتصادياً وتفتح الباب على مصراعيها امام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية وتسمى ذلك تكييفاً هيكلياً. (امين ، 2000 : 161-162)

المبحث الثالث/ عولمة المحاسبة في العراق

اولا : المحاسبة في العراق

ان المحاسبة بالعراق يحكمها التشريع والقانون ، فالمحاسبة الحكومية ينظمها قانون اصول المحاسبات العامة والتعليمات المالية الصادرة عن وزارة المالية، اما النظام المحاسبي الموحد فيتولى ديوان الرقابة المالية المتابعة والاشراف على تطبيقه ويصدر التعليمات التي تتضمن المعالجات والتعديلات الواجب الالتزام بها. اما المحاسبة التجارية متابعة القطاع الخاص والذي يكون ملزم بتعليمات وتوجيهات الهيئة العامة للضرائب ونظام مسك الدفاتر الذي تلزم به القطاع الخاص من شركات وافراد وتلتزم بالتعليمات الصادرة عن وزارة التجارة (مسجل الشركات).
اما عن المستوى التعليمي والاكاديمي فان التعليم المحاسبي في الكليات والمعاهد فتتسم المناهج المحاسبية بالمحدودية ومعظمها لا تكفي بالحد اللازم المطلوب للحياة العملية التطبيقية فهي لا تعد للطلاب بكفاءة للجانب العملي اي تعده الحد الادنى .
اما التحديات المستقبلية للمحاسبة بالعراق فلا يمكن قبول محاسبة لاتستجيب لعالم المنافسة والسرعة والكفاءة والتطور الدائم.

ثانيا : مجلس المعايير المحاسبية والرقابية

تم تشكيل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية بالعراق منذ عام 1988 وتم اعادة تشكيله عام 1995 باعضاء آخرين وحددت مهامه بدراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية وابداء الرأي في مشروعات القوانين والانظمة المحاسبية والرقابية، وابداء المشورة في الامور المحاسبية والرقابية واقتراح التعديلات على التشريعات المحاسبية والرقابية وتلزم الوحدات ذات العلاقة بالقواعد والمعايير التي يقرها المجلس مالم تتعارض مع القوانين والانظمة والا يتم تعديل تلك التشريعات.

والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية بالعراق لا تعدو عن كونها ترجمة للمعايير المحاسبية الدولية فهي مطابقة لها ماعدا قليل من التعديلات البسيطة. فالمجلس العراقي يجب ان يدرس وضع المعايير المحاسبية والرقابية عليها دراسة معمقة للبيئة العراقية ومسح ميداني للتطبيقات المحاسبية الجارية في الشركات المختلفة وللظروف الاقتصادية المتعلقة بكل معيار ولكن واقع الحال لا يتم كذلك . ولكن ما يواجهه المجلس العراقي العديد من المصاعب:

- 1- عدم التفريغ لأعضاء المجلس ليقوموا بدراسة البيئة العراقية ومدى الحاجة لاصدار المعايير المحاسبية فجميعهم غير متفرغين ويتحملون مسؤوليات كبيرة (كمنصب مدراء عامين).
- 2- الكثير منهم غير متخصصين بالمحاسبة والتدقيق.
- 3- قلة التخصيصات المالية للمجلس واعاقه نشاط الاتصال والتنسيق مع المنظمات المحاسبية الاخرى.
- 4- ضعف فاعلية إيصال المعايير للجهات ذات العلاقة.
- 5- ضعف التنسيق مع الجامعات والمهتمين بالمعايير المحاسبية من جهة وبين المجلس من جهة اخرى.
- 6- التأثيرات الحكومية بشكل قرارات من رئاسة الجمهورية او تعليمات تصدرها الوزارات.

ثالثا: الانعكاسات للمحاسبة الدولية على البيئة العراقية

ان التأثير العربي على البيئة العراقية من خلال جامعة الدول العربية والاتصالات العربية المتبادلة في كافة المجالات فتبادل المعرفة والخبرة من خلال التبادل الثقافي للاساتذة واستخدام نظم المعلومات والحاسبات هذا بالاضافة الى الاخذ بالنظام المحاسبي المصري وتجربة تطبيقه. وبما أن المحاسبة تتعامل مع الأنشطة الاقتصادية فتقوم بتسجيل وقياس وتوصيل المعلومات إلى متخذ القرارات وان متخذ القرار رجل اقتصادي والقرار قد يتعلق بالثروة وتعظيمها او بالمنفعة وتعظيمها وان الأرقام المحاسبية توجه هذه الأنشطة الاقتصادية وترشدها للمستثمر، فالمستثمر يتجه إلى المجالات الأكثر ربحية، وان المحاسبة هي التي تحدد ربحية الشركات من خلال القوائم المالية التي تعد وتقيم وتدقق وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، لذا فان المحاسبة تؤثر وتتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة كذلك فان للمعايير المحاسبية تأثير واضح وكبير على دور الشركات في الحياة الاقتصادية وعلى المستثمرين. وان العولمة لا تتوافق مع البيئة المحاسبية الوطنية، فالمعايير المحاسبية الدولية تمثل احد طروحات العولمة، وان البيئة العراقية ليست بيئة معولمة، أو في طريقها للعولمة بل هي بيئة تعكس تقاليد البلد وثقافته ونظامه الاقتصادي والسياسي لذلك فان المعايير المحاسبية الدولية لا تتوافق مع البيئة العراقية

وبما أن المعايير المحاسبية المعتمدة من الوحدات الاقتصادية العراقية والتي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية والتي ماهي الا تعريق للمعايير المحاسبية الدولية (مع بعض الاستثناءات) فان المعايير المحاسبية الدولية هي تدويل للمعايير المحاسبية الامريكية .

رابعا : دور المعايير المحاسبية في الاقتصاد العراقي

ان ما شهدته الاقتصاد العراقي من تضخم عالي ومايرافقه من متطلبات لاصدار معيار يتوافق مع معالجة هذه الحالة وكذلك معايير لمعالجة الضرائب او تلف الموجودات والنشاطات المتوقفة وغيرها. ولكن اصدار المعايير العراقية كما ذكرت لاتعتمد على دراسة للبيئة العراقية وحاجتها وبشكل معمق فضلاً عن ذلك :

- 1- ان الضرائب تمثل ايرادات لخزينة الدولة فهي هدف اقتصادي واجتماعي وان ضريبة الدخل تعتمد على القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات مع اجراء بعض التعديلات على القوائم المالية لتتوافق مع القوانين الضريبية. والدخل المحاسبي هو الاساس في فرض الضريبة وجبايتها ويعتمد على المعايير المحاسبية .
- 2- ان معظم الشركات (صناعية، خدمية، زراعية، مالية) وكذلك المساهمين والمستثمرين والداننين كلهم يرتبطون بنشاط الشركة الذي يخضع الى قواعد القياس والتقييم المحاسبي والتي تعتمد على المعايير المحاسبية وبالتالي فلها تأثير على حياة الناس والاقتصاد ككل .
- 3- تحدد أسعار أسهم الشركات في سوق بغداد للاوراق المالية على اساس البيانات المحاسبية المعدة اعتماداً على المعايير المحاسبية لذا فان أسعار الاسهم وربحياتها تحدد نتيجة استخدام المعايير المحاسبية المعمول بها بالعراق .

من كل ما تقدم نستخلص بأن المعايير المحاسبية الدولية معدة لبيئة تختلف عن البيئة العراقية، لان المعايير الدولية معدة لاقتصاد موجه نحو العولمة، وان المعايير الامريكية والدولية موجهة الى حاجة اسواق رأس المال وليس للتخطيط المركزي، بينما البيئة العراقية بالرغم من وجود سوق للاوراق المالية لايتجاوز عدد الشركات فيها عن الـ (100) شركة فهو اقتصاد غير موجه نحو العولمة وان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة العراقية غير ملائم، فنحن بحاجة الى معايير محاسبية تلائم البيئة العراقية بظروفها واحتياجاتها .

والجدول رقم (1) يبين مدى مطابقة المعايير المحاسبية العراقية للمعايير المحاسبية الدولية

رقم المعيار	تاريخ صدوره	موضوع المعيار	مدى مطابقته للمعايير المحاسبية الدولية
1	1990	عقود الانشاء	مطابق للمعيار الدولي 11
2	1992	تكاليف البحث والتطوير	مطابق للمعيار الدولي 9
3	1993	تكاليف الاقتراض	مطابق للمعيار الدولي 23
4	1993	اثر التغير باسعار العملة الاجنبية	مطابق للمعيار الدولي 21
5	1994	المحاسبة عن الخزين	مطابق للمعيار الدولي 21
6	1995	الافصاح عن معلومات البيانات والسياسات المحاسبية	مطابق للمعيار 1
7	1996	كشف التدفق النقدي	مطابق للمعيار 7
8	1997	المعلومات التي تعكس اثار التغير بالاسعار	مطابق للمعيار 6
9	1997	الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة	مطابق للمعيار 10
10	1998	الافصاح عن البيانات للمصارف والمنشآت المالية المماثلة	مطابق للمعيار 30
11	1998	المحاسبة عن النشاط الزراعي	لايوجد معيار دولي بهذا الموضوع
12	2000	الارباح والخسائر الرأسمالية	لايوجد معيار دولي بهذا الموضوع
13	2001	المحاسبة عن ضريبة الدخل	مطابق نوعاً للمعيار 12
14	2001	محاسبة الاستثمارات	مطابق للمعيار 25

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على ديوان الرقابة المالية / مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، مجموعة القواعد المحاسبية .

خامسا : تجربة الخصخصة بالدول العربية

لقد اتجهت معظم الدول العربية نحو سياسات الاصلاح والتكيف الهيكلي تحت تأثير جملة من المؤشرات اهمها تراكم الدين الخارجي وفشل استراتيجية احلال الواردات فقد وصلت مديونية مصر نحو (50) مليار دولار عام 1991 والجزائر (26) مليار دولار، المغرب (20.8) مليار دولار في العام نفسه، فيما بلغت نسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي مايقارب او يزيد على (10%) لمجموعة من الدول العربية. (جامعة الدول العربية، 1994: 82)

والجدول رقم (2) يوضح ان حصيلة الخصخصة للدول العربية بلغت ما بين 1992-2001 حوالي (17.559) مليار دولار اذ ارتفعت من عام 1992 من (70) مليون دولار الى (2.507) مليار دولار عام 1997 قبل ان يتراجع تدريجياً في ظل التباطؤ الذي حدث في النمو الاقتصادي العالمي الى ان بلغ حوالي (1.812) مليار دولار عام 2000 بينما ارتفع عام 2001 الى نحو (3.029) مليار وهو اعلى مستوى تحققه منذ بدء تنفيذ برامج الخصخصة وهذا نتج عن بيع الحكومة المغربية لنسبة (35%) من حصتها في شركة الاتصالات

جدول رقم (2)

حصيلة الخصخصة في الدول العربية للفترة 1992-2001 (مليون دولار)

الدول	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع
المغرب		273	347	240	271	716	92	1163	-	2109	5211
مصر		118	393	262	1150	855	539	857	718	294	5186
الكويت			252	1097	898	835	345	-	-	537	3964
الأردن				15	11	33	102	107	781	-	1049
تونس	61	-	-	32	36	30	364	58	313	89	983
دول أخرى (*)	9	26	42	212	21	38	772	46	-	-	1166
المجموع	70	417	1034	1858	2387	2507	2214	2231	1812	3024	17559

المصدر: (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002: 161)
(* تشمل الجزائر ولبنان وسلطنة عمان وقطر والامارات)

ففي مصر تم تحديد الاهداف السياسية العليا لبرنامج الخصخصة المصري باصدار القانون رقم (203) لسنة 1991 وحددت الشركات التي ستخضع للخصخصة وعددها (314) شركة تنظم في عدد من الشركات القابضة مصنفة على الاساس النوعي (نوع النشاط) لكن الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية يتم تنفيذها على الشركات في ضوء اولويات تتحدد بناءً على اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية. (عيسى، 1999: 287)

وقد سجل عدد كبير من شركات القطاع العام في مصر خسائر كبيرة تحملتها الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفعت خسائر هذه الشركات بنسبة (66.5%) بين عامي 1987-1995 وذلك من (379) الى (630) مليون جنيه، وقد ادى تحمل الموازنة العامة للدولة لهذه الخسائر الى زيادة عجز الموازنة، اذ تشير احصائيات البنك الدولي الى حوالي (35%) من العجز في موازنة الدولة بمصر في اوانل التسعينات والذي يرجع للعجز المالي الذي سجلته شركات القطاع العام. (صندوق النقد العربي، 2002: 160). فقد بلغ اجمالي عدد الشركات التي تم التعامل فيها في اطار برنامج الخصخصة في مصر لغاية 1998/12/31 الى (118) شركة.

وفي المغرب اعتمدت قانون الخصخصة عام 1989 الذي نص على المقترضات القانونية والادارية والاجرائية المتخذة في اطار خصخصة (112) مؤسسة عمومية وشبه عمومية مع شبكة من الوحدات الفندقية، ومن بين نحو (39) مؤسسة و (26) فندق تمت خصخصتها قبل نهاية عام 2001 تم بيع (18) مؤسسة و (4) فنادق الى مستثمرين اجانب بطريقة كلية او جزئية. وتشكل ايرادات الخصخصة عن طريق البيع لمستثمرين اجانب حوالي (80%) من مجمل ايرادات الخصخصة. وفي عام 1999 فتحت الحكومة المغربية ترخيصاً لمجموعة تتألف من عدة شركات اجنبية لتوفير خدمات الهاتف النقال، وباعت (35%) من حصتها في شركة الاتصالات الى شركة فرنسية وباعت (15%) من حصتها في هذه الشركة خلال عام 2003 .

اما بخصوص نسبة العجز المالي للنتائج المحلي الاجمالي فقد انخفض بداية فترة التصحيح في المغرب من 12% الى 2% للفترة 1992-1998، وقلصت مصر والاردن العجز المالي من 20-21% قبل التصحيح الهيكلي الى 11% في مصر و 6% في الاردن عام 1998 .

اما موريتانيا فقد كان نسبة العجز المالي الحكومي (25%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 1984 فقد تمكنت عام 1995 من تحقيق فائض من عملياتها المالية ، وكذلك تونس تقلص العجز المالي الى (4%) للفترة 1992-1998. اما الجزائر فقد حققت (2.4%) فائض عام 1997 ، اما اليمن والتي شرعت في التصحيح الشامل عام 1995 فانخفض عجز الموازنة الى حدود (1.2%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 1997. (صندوق النقد العربي، 2002: 155)

سادسا : الخصخصة بالعراق

ان العديد من المصانع التابعة لشركات وزارة الصناعة قد تعرضت للتفجير او الحرق او السرقة والعديد من ادارات الشركات ومخازنها لاعمال السلب والحرق بعد احداث 9 نيسان 2003، وبعد تشكيل الحكومة مازالت الاثار السلبية معكوسة على أداء الشركات من انقطاع بالتيار الكهربائي، عدم امكانية توفير المواد لاسباب مالية او امنية، انخفاض ساعات العمل، العديد من المعامل والشركات تحتاج الى اعادة تأهيل لكي تواكب انتاجها وهناك بعض الشركات التابعة للتصنيع العسكري والتي تم ضمها لوزارة الصناعة قد سويت مع الارض نتيجة الحرب.

كل تلك الاسباب جعلت معامل الشركات تعمل دون طاقتها الانتاجية بحيث لايتجاوز انتاجها نسبة 20% من طاقتها، فضلاً عن ان الشركات كانت تحصل على دعم من الحكومة السابقة لمنتجاتها حيث أنها تحصل على الدولار بالسعر الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي ويساوي 0,330 دينار للدولار، وحالياً لا يوجد اي دعم للشركات بل ان العديد منها مازالت لم يعاد تأهيلها لذا فقد توقفت العديد من المعامل .

وقد عرضت العديد من المعامل للبيع او الايجار (كمعمل الامين التابع للزيوت النباتية، معامل التبوغ، معامل النسيج، معمل الورقية (انتاج اطباق البيض) الخ .

أما شروط التأجير فهي ضمان حقوق العاملين في المعامل والمحافظة على الابنية والمعدات ولكن هناك معوقات على الشراء او التأجير لان المكان قديمة واذا ماحدث المشتري المكان فإنه سيستغني عن العمال مما يسبب بطالة مستقبلية. يتضح مما تقدم ان تجربة الخصخصة بالعراق لم تتضح معالمها بدقة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ولصعوبة الظروف الامني السائد بالبلد لم تحسم لحد الان من بيع المعامل او ايجارها .

فمع دخول قوات الاحتلال العراق عام 2003، إذ ارتاعت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العراق من منظور اقتصادي ليبرالي يقوم على افتراض إن إرساء نظام ديمقراطي لا يتم في ظل غياب اقتصاد السوق، فقد جاءت قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة متمثلة بالحاكم المدني (بول بريمر) بضرورة التحول السريع إلى اقتصاد السوق بناء على دراسات أعدتها المراكز البحثية الأمريكية. وعبر مجموعة من القرارات تقضي بعضها بتحويل (194) شركة عامة إلى القطاع الخاص، والسماح للاستثمار الأجنبي للدخول إلى العراق، لم تأت تلك القرارات ثمارها لحد الآن

بسبب تزامنها مع الوضع الأمني المتدهور (عدم تهيئة المناخ المناسب والتوقيت المناسب) فضلا عن معوقات اجتماعية وسياسية متعددة. (القاضي، 2006:234).

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- 1- قد تحقق العولمة للبلدان النامية معدلات نمو عالية بزيادة حجم تدفقات رؤوس الاموال والاستثمار الاجنبي وتحقيق كفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية وتوسيع التجارة الخارجية وادخال اساليب تكنولوجية لكنها تزيد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وتفرض سيطرتها على اقتصاديات الدول وتوسع حجم المديونية الخارجية .
- 2- ان التوافق المحاسبي الدولي وجه من اوجه التدويل والعولمة للمحاسبة فهو ينطلق من التوحد وتخفيض التنوع والاختلاف للوصول الى معايير محاسبية تمثل القاسم المشترك لدول العالم، وهذا ما تسعى له الشركات متعددة الجنسية لتدير الاقتصاد العالمي من خلال قواعد ومعايير موحدة للدول المنتشرة فيها .
- 3- ان للخصخصة آثار اجتماعية واقتصادية متباينة ادى الى ظهور آراء عديدة بين مؤيدين للخصخصة وبين معارضين لها، ومن آثارها السلبية البطالة للعمالة فالدول النامية بشكل عام تعاني من البطالة.
- 4- عدم وجود برنامج واضح للخصخصة بالعراق رغم مباشرة بعض الوزارات بالتهيئة لخصخصة وزاراتها، ولما يعاني العراق من ظروف الحرب وفقدان الامن والعديد من المصانع تحتاج الى اعادة اعمار واعادة تاهيل لتعود الى وضعها السابق قبل احداث 2003/4/9 .
- 5- هناك دعم كبير ضمني مقدم الى شركات القطاع العام من خلال توفير احتياجاتها باسعار صرف للعملة الاجنبية اقل بكثير من الاسعار السائدة بالسوق بالفترة ما قبل احداث نيسان 2003 وحالياً انعدم هذا الدعم بل عرضت الكثير من المصانع للايجار او البيع للقطاع الخاص.
- 6- تجربة الدول العربية بخصخصة شركاتها تجربة ناجحة من خلال تأثيرها بتخفيض العجز المالي لحكوماتها.

ثانيا : التوصيات

- اجراء دراسة معمقة لواقع البيئة العراقية واعداد معايير محاسبية دولية تلائم البيئة العراقية وواقع الاقتصاد العراقي السائد وعدم الاعتماد على المعايير الدولية التي تعكس الاقتصاد الموجه نحو العولمة والاقتصاد الرأسمالي والذي يخدم الشركات متعددة الجنسية ومصالحها .
- 1- الاستفادة من الثورة المعلوماتية التكنولوجية والاتصالية في نقل مجالات التقدم والتطور في المحاسبة واغناء الجوانب الاكاديمية بها .
 - 2- قد تعرض الشركات متعددة الجنسية عن العمالة بالدول النامية لانخفاض كفاءتها من خلال الضغوط التي تفرزها العولمة على الدول، فالسبيل امامها هو التهيء لتعليم وتدريب العمالة لمواجهة البطالة المستقبلية.
 - 3- ان خصخصة الشركات سيؤدي الى حدوث بطالة بتسريح العمالة لذا نوصي ان يتم استيعاب العمالة في حالة التحول من القطاع العام للخاص يتم بشروط مناسبة بضمان مكافآت والسماح لهم بشراء اسهم الشركات المخصصة.
 - 4- يجب دراسة الشركات التي ستعرض للخصخصة فتبدأ بالشركات الخاسرة ثم بعدها الشركات ذات مقدار الدعم الاكبر من حصة الدولة من الارباح لان خصخصة الشركات بدون دراسة دقيقة له تأثير سلبي.
 - 5- اما بخصوص العولمة المتحكمة وفرض الهيمنة على اقتصاديات الدول النامية فنقول على الدول النامية ان تخفض من قيود التخطيط المركزي وتدعم آليات السوق الحرة، لاعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص واعادة الاعتبار لمفاهيم الكفاءة الاقتصادية والادارية في استثمار الموارد وتشجيع القطاع الخاص المحلي او بالمشاركة مع رأس المال الاجنبي، واخيراً نقول

انه من الاوفق ان نقر بأن التغيير قادم فلنجعل منه حليفاً لنا وليس عدواً ، وننظر له كخطر
ونتبناه كحاجة وليس اجبار .

قائمة المراجع

أولا : الكتب العربية

- 1- اوزليش بيك، ماهي العولمة، ترجمة ابو العبد دودر، منشورات الجمل، ط1، كولونيا، المانيا،
1999
 - 2- سابا وشركاهم، معايير المحاسبة الدولية، مطبعة دبي، 1997 .
 - 3- زلوم، عبد الحي، نذر العولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، 1999 .
- ثانيا : الدوريات والمؤتمرات وتقارير اللجان الدولية
- 1- صبري عبدا لله، إسماعيل، العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3 ، 2000 .
 - 2- المجدلاني، احمد، التكامل الاقتصادي العربي في السوق العربية المشتركة الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب، 2000
 - 3- خرايشة، عبد، "منظمة التجارة العالمية ومهنة تدقيق الحسابات .. الافاق والتحديات"، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول التعليم المحاسبي في الوطن العربي وتحديات المستقبل، 19-20
ت2/ عمان الاردن
 - 4- برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية في العالم، نيويورك، 1999.
 - 5- العريان، محمد، طارق، شمس الدين، الاصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية استعراض القضايا الهيكلية، ندوة افاق التنمية العربية في التسعينات، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، البحرين، 1993،
 - 6- عبد الشفيق عيسى، محمد، الابعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي للخصخصة في مصر، بحث مقدم الى ندوة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط 1999 .
 - 7- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002 .
 - 8- امين، جلال، بحث مقدم الى ندوة العرب والعولمة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 ، بيروت، نيسان 2000 .
 - 9- يوسف، شاهد، العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية، ندوة العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، ابوظبي 2000 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

- 1- ألساكني، سعد عبد الكريم، "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على المحاسبة ووضع المعايير المحاسبية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999
- 2- الصبح، عبد الحميد مانع علي، المعايير المحاسبية الدولية- دراسة في مدى استخدامها وملائمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1998 .
- 3- القاضي، عمر طارق وهبي، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحديات - مع الإشارة لحالة العراق" أطروحة دكتوراه/ الاقتصاد جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد - بغداد 2000

Periodicals & Statements :

- 1- Hawkins , David , " FASB and IASC ISSUE similar Earign per share standards " Accounting Bulletin 51 , Mervill Lynch , Hurvard University , 1997 .
- 2- IASC " Keeping in step with international Accounting standards " Annual Review 1998
- 3- Muller, Gerhard G., 'International Accounting, NEW YORK 1979.